



نشوء الدولة العراقية الحديثة في المصادر الأجنبية

(فيليب ويلارد إيرلاند) إنموذجاً

د. نادية مسعود شريف

جامعة الموصل كلية الآداب/ قسم التاريخ

قدم للنشر في ٢٠٢٠ | ٩ | ٢ قبل للنشر في ٢٠٢٠ | ١١ | ٨

الملخص

تناول الباحث في كتابه أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا، كونه من الطرق المهمة المؤدية إلى الهند (درة التاج البريطاني)، لذلك عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا باحتلال العراق، رغبة منها في تحويله إلى مقاطعة هندية، ولكن على اثر قيام ثورة العشرين في العراق سنة ١٩٢٠، غيرت بريطانيا سياستها تجاه العراق بوساطة تاسيس حكم ذاتي يتكفل بالمحافظة على المصالح البريطانية، فتشكلت حكومة مؤقتة برئاسة عبدالرحمن النقيب، يساعده عدد من الاشراف وبعض الوطنيين وبمشورة المستشارين البريطانيين، فكانت هذه الحكومة هي بداية أسس الحكم الوطني عن طريق الحكم البريطاني المتستر بقناع الواجهة العربية العراقية، وكانت بريطانيا ترغب في وضع ملكاً على العراق يحكم الحكومة العراقية الدائمة الجديدة، وعلى الرغم من تعدد المرشحين من العراقيين وغيرهم إلا إن بريطانيا كانت مؤيدة لاحد انجال الشريف حسين، ولاسيما الملك فيصل. وتسلم الملك فيصل الأول عرش العراق سنة ١٩٢١، يبدأ الوجه الجديد من أوجه العلاقات العراقية-البريطانية، فضلاً عن سياسته تجاه المعارضة في البلاد حتى تكللت جهوده بالنجاح بعد دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، وخلال هذه الفترة شهد العراق تطوراً في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: إيرلاند، الحكومة العراقية، الملك فيصل، الإدارة، الإحتلال



The emergence of the modern Iraqi state in foreign sources (Philip Willard Ireland) a model

Dr. Nadia Masoud Sharif

University of Mosul / College of Arts / Department of History

Acettract

The researcher discussed in his book the importance of Iraq to Britain, as it is one of the important roads leading to India (the jewel of the British crown), so when the First World War broke out, Britain occupied Iraq, wanting to turn it into an Indian province, but in the wake of the revolution of twenty years in Iraq. 1920, Britain changed its policy towards Iraq by establishing an autonomy that would ensure the preservation of British interests. An interim government was formed headed by Abdul Rahman al-Naqib, assisted by a number of supervisors and some patriots and with the advice of British advisors. This government was the beginning of the foundations of national rule through the British rule concealed by the mask of the Iraqi Arab front, and Britain wanted to place a king over Iraq to rule the new permanent Iraqi government, and despite the multiplicity of candidates from Iraqis and others, Britain was supportive of one of Sharif Hussein's sons Especially King Faisal.

King Faisal I assumed the throne of Iraq in 1921, and the new aspect of Iraqi-British relations begins, in addition to his policy towards the opposition in the country until his efforts were successful after Iraq entered the League of Nations in 1932, and during this period Iraq witnessed a development in its economic and social conditions.

Key words: Ireland, Iraqi government, King Faisal, administration, occupation

المقدمة

يعد تكوين الحكم الوطني وتأسيس الدولة العراقية الحديثة من المواضيع المهمة في الدراسات التاريخية، لأنه يُعد مركزاً أساساً لفهم تاريخ العراق المعاصر، ومؤسسته الدستورية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن تطور أجهزته الإدارية.

ظهرت دراسات عديدة حول نشوء الدولة العراقية في المصادر العربية والاجنبية، وفي بحثنا هذا سنتناول رؤية الكاتب الامريكى فيليب ويلارد إيرلاند حول بناء الدولة العراقية في كتابه **"العراق دراسة في تطوره السياسي"** وهو بالأصل أطروحة دكتوراه حصل عليها من جامعة لندن سنة ١٩٣٦، معتمداً فيها على التقارير الرسمية البريطانية، فضلاً عن معلومات بعض ساسة العراق الذين أسهموا في نشوء الدولة العراقية.

بيّن البحث وجهة نظر المؤلف الحيادية حول نشوء الدولة العراقية الحديثة، مع الاعتراف بدور بريطانية في تكوين تلك الدولة، مع وجود الملك فيصل الأول الذي استطاع أن يوازن في سياسته بين بريطانية والوطنيين الذين يرغبون في الاستقلال ، وهكذا نجح الملك فيصل الأول في دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، بعد أن كان ولاية تابعة للدولة العثمانية.

تناول البحث عن (الاحتلال البريطاني للعراق من وجهة نظر إيرلاند)، إذ بيّن فيه أهمية موقع العراق بالنسبة لبريطانية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى احتلاله، وقد انتقد المؤلف ذلك الاحتلال كون الحرب كانت مع الدولة العثمانية وليست مع العراق، كما تطرق البحث إلى (إيرلاند ورأيه في إدارة العراق أثناء الاحتلال البريطاني)، أوضح فيه فرض إدارة البلاد المحتلة على العراق، لتحويله إلى مقاطعة هندية، لذلك طبقة بريطانية القوانين المعمول بها في الهند، كما تناول البحث (رأي إيرلاند للملك فيصل الأول في نشوء الدولة العراقية)، إذ وصف إيرلاند الملك فيصل الأول بالربان الماهر الذي استطاع أن يوفق في سياسته بين بريطانية والعراقيين. وكان المبحث الأخير عن (إيرلاند والأوضاع العامة في العراق)، وضح فيه المؤلف ما شهده العراق من تطورات مهمة في الجوانب الزراعية والتعليمية والصحية بعد تكوينه.

أولاً: الاحتلال البريطاني للعراق من وجهة نظر إيرلاند^(١)

يُعد العراق من الدول الهامة في الوطن العربي، لما يتميز به من مميزات استراتيجية واقتصادية وحضارية جعلته محط انظار الكثير من الدول الاستعمارية، لاسيما بريطانيا، إذ عملت (شركة الهند الشرقية) البريطانية على تسيير معظم مفاوضاتها السياسية وأعمالها التي طغت بالنهاية على صبغة الشركات التجارية الأهلية، وقد انحصرت سياسة بريطانيا بالدرجة الأولى على أهمية الخليج العربي كونه نقطة امامية للهند (درة التاج البريطاني)، فضلاً عن إشرافها على الشرق الأوسط الامر الذي يؤدي إلى منع اية دولة من عبورها^(٢).

وبالنسبة للعراق كان تأسيس اول معمل بريطاني في البصرة سنة ١٦٤٣، كما عملت الحكومة البريطانية على تأسيس القنصليات في المراكز التي عينت فيها ممثلي شركة الهند الشرقية، إذ جرى تأسيس القنصلية في البصرة سنة ١٧٦٤، وفي سنة ١٧٩٨ تم تعيين مقيماً بريطانياً دائماً فيها، ثم بعدها حلت مقيمة بغداد سنة ١٨١٠ بدلاً من مقيمة البصرة^(٣). وشهدت الفترة ١٨٣٠-١٨٦٠ تزايد النفوذ البريطاني في العراق، وظهر ذلك بشكل بعثات تبشيرية ومشاريع اقتصادية، فضلاً عن الإسهام في لجان تحكيمية تتعلق بالحدود^(٤).

وعدّ رجال الدولة البريطانية ان العراق فرعاً تجارياً وسياسياً وجغرافياً للخليج العربي، وهذا ما اوضحه اللورد كيرزون (Curzon)^(٥) في مجلس اللوردات سنة ١٩١١ "ومن الخطأ ان نفترض ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، كما انها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين بغداد والبصرة وإنما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها"^(٦)، ولهذه الأهمية التي احتلها العراق بالنسبة لبريطانيا دفع الاخيرة خلال السنوات الاربع الواقعة بين سنتي ١٩١٤-١٩١٨ إلى تكميل ما بدأت به التجارة والدبلوماسية البريطانية، وان تحتل العراق وتكمل اهدافها الحربية المبنية على أساس ما يسمى ب (الاتفاقيات السرية)^(٧).

كان المؤرخ الامريكي إيرلاند منصفاً إلى حد ما في وصفه للاحتلال البريطاني على العراق، ولم يكن منحازاً إلى بريطانيا وهذا ما نلاحظه في كتابه "ويلاحظ من جميع هذه العلاقات ما بين السكان المدنيين والسلطات العسكرية بان القضية كانت قضية احتلال البلاد وليس ربح الحرب، حيث كانت حاجات السكان منذ البداية إلى النهاية تعد شيئاً ثانوياً لحاجات القوات المحتلة فكان بيع الأطعمة في الأسواق يرخص احياناً ولكن بعد ان تكون حاجات السلطات العسكرية قد سدت منها. وكان الحصول على ماء الانابيب ممنوعاً، كما كانت الاسر تخرج قسراً من بيوتها واراضيها التي تستملك ولا يدفع لها شيء من بدل الايجار في بعض الأحيان^(٨)، وكان تنفيذ القيود المفروضة على الاشخاص والبضائع تصل إلى درجة عدم الضرورة... وكان

العمال يسحبون باعداد متزايدة من حقولهم وقراهم ومن بين اسرهم ليستخدموا في الاشغال العسكرية، حتى اصبح مثل هذا العمل اجباري، كما اصبح في مصر من اهم الظلمات التي كان يشكو منها السكان ضد السطات البريطانية^(٩).

وأنتقد المؤلف الاحتلال البريطاني للعراق كون الحرب كانت مع الدولة العثمانية وليست مع العراق "فكان الوضع باجمعه يجمع بين المتناقضات حيث ان الحملة كانت تحتل بلاد العدو التي لم يكن سكانها في حالة حرب مع الحكومة البريطانية بالنظر إلى البيانات الصادرة بعد النزول في الفاو، لا بل ان الحكومة البريطانية كانت قد اعلنت بانها جاءت لتتعاون مع العرب لتحررهم من رقة الترك الغاضبين"^(١٠).

ثانياً: إيرلاندا ورأيه في إدارة العراق اثناء الاحتلال البريطاني

أوجب الاحتلال البريطاني للعراق نشوء إدارة للبلاد، لملء الفراغ الذي احدثه انسحاب الدولة العثمانية، فنشأت قضية إدارة البلاد المحتلة عملياً، ففرضت نفسها على قادة القوة العسكرية، لاسيما ان حاجات الجيش المحتلة كثيرة ومختلفة، لذلك تطلب إصدار مجموعة من الاوامر المفصلة والبيانات والاعلانات بسلطة القائد العام تنفذها الشرطة العسكرية والمحاكم العسكرية، وعليه قسمت إدارة المناطق المحتلة لأغراض سياسية على النمط الهندي، وكان للحكام السياسيين ومعاونيهم مسؤولين في تنفيذ القانون وتوطيد دعائم الامن وفي حسم النزاعات بين سكان المدن وافراد العشائر، فضلا عن جباية الضرائب، وتأسيس علاقات الصداقة مع العشائر، كما كانوا مسؤولين عن تجهيز الجيش البريطاني من العراق، لذلك نلاحظ في الاسبوع الأول من الاحتلال البريطاني للبصرة في تشرين الثاني ١٩١٤، اسست شرطة على غرار الشرطة الهندية، وقد جيء بضباط الشرطة من عدن والهند كما جرى تجنيد الشرطة المحلية (الشبانية) من العرب في القرى والمناطق البعيدة^(١١).

في حين كانت إدارة الشؤون المدنية والجزائية، تسير بموجب قوانين مستمدة من القوانين المعمول بها بالهند أطلق عليها (قانون المناطق العراقية المحتلة) سنة ١٩١٥، اما المناطق العشائرية فقد صدر سنة ١٩١٦ (نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية) على نمط (نظام جرائم الحدود الهندي)، إذ منح هذا النظام السلطة للحكام السياسيين بتشكيل مجلس عشائري يحكم بموجب العادات العشائرية في القضايا جميعها التي يكون فيها احد المتنازعين من

ابناء العشائر. والهدف من ذلك هو نشر الامن والاستقرار في المناطق العشائرية، فضلا عن الاعتراف بعادات العشائر وتقاليدهم، وبالاستناد على الشيوخ كواسطة للحكومة^(١٢).

وتلى مجيء الحملة العسكرية للبلاد إدخال العملة الهندية ومنع استعمال العملة الورقية للدولة العثمانية باستثناء الليرة الذهبية بقيت في التداول^(١٣).

وبموجب التشكيلات الإدارية التي وضعت بعد سقوط بغداد في ١١ / اذار / ١٩١٧، بقي وكيل رئيس الحكام السياسيين متوليا شؤون الإدارة في البصرة حتى ١ / ايلول / ١٩١٧، عندما عين السر بيرسي كوكس (Percy Cox)^(١٤). حاكما ملكيا عاما في بغداد، أما البصرة فقد تولى إدارة مناطقها وكيل حاكم ملكي عام حتى سنة ١٩١٨ حين انحلت تشكيلات الولايتين وغدت الإدارة منوطة ببغداد. وعندما احتلت بريطانيا الموصل في الأول من تشرين الثاني ١٩١٨، شكلت إدارة الولاية بصورة منفصلة عن بغداد والبصرة، وذلك لانها واقعة ضمن النفوذ الفرنسي (بموجب اتفاقية سايكس بيكو)، وبعد ان تمت التسوية البريطانية-الفرنسية بعدئذ، منحت فرنسا حصة من نفط الموصل مقابل تخليها عنها سياسيا، فدمجت إدارة الموصل ببقية المناطق الاخرى من العراق^(١٥).

هنا عبر إيرلاند عن رأيه حول سياسة الساسة البريطانيين بأنهم يسعون إلى تحقيق العدل بين السكان مقارنة بالإدارة التركية^(١٦) "وبينما كان موقف الجيش بوجه عام عدائيا صريحا لسكان البلاد، دون ان يخلو ذلك من اسباب معقولة، فانه كانت هنالك رغبة حقيقية عامة لدى جميع الضباط المسؤولين في ان يكونوا عادليين ومنصفين في جميع معاملاتهم مع السكان، وان الجهود التي لا تكل كان يبذلها السر بيرسي كوكس ومساعدوه في تأسيس العلاقات الشخصية، وتوزيع الهبات والتساهل بجمع الضرائب مع الشيوخ والوجهاء المحليين كلها قد ربحت كثيرا منهم وغنمت حيادهم الميال نحو الخير، وان استقامة الإدارة الجديدة الحقه وكفاءتها بعد ان وقفت على رجليها عندما تقارن بالإدارة التركية السابقة كانت قد عملت اكثر مما كان يؤمل منها في خلق شعور عام بالثقة والاعتقاد بان مجيء بريطانيا العظمى كان خيرا لا شرا"^(١٧).

ثالثاً: رأي إيرلاند للملك فيصل الأول في نشوء الدولة العراقية:

اتخذت بريطانيا اجراءات عديدة ترمي من ورائها ايدامه السيطرة البريطانية على العراق، عن طريق اجراء استفتاء يهدف معرفة راي سكان العراق حول إقامة دولة عربية واحدة تقوم باشراف بريطانيا تمتد من حدود ولاية البصرة إلى حدود ولاية الموصل^(١٨). لكن الحكومة البريطانية تباطأت في اتخاذ القرار المناسب، لتعدد الدوائر التي تؤثر في توجيه السياسة البريطانية في العراق مثل: وزارة الحرب، ووزارة الخارجية ووزارة الهند. كما أن بريطانيا حصرت مناطق الاستفتاء في بعض المواقع العشائية المؤيدة للوجود البريطاني في العراق، ومن الجانب الاخر كانت هناك معارضة واضحة من قبل العناصر الوطنية الذين يرغبون باستقلال العراق إلى جانب رغبة علماء الدين في اقامة دولة اسلامية فضلا عن رغبة القبائل في عدم وجود حكومة تتحكم بهم^(١٩). كل هذه الامور دفعت إلى اندلاع ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ضد بريطانيا^(٢٠).

أثرت ثورة العشرين في تغيير سياسة الحكومة البريطانية تجاه العراق، وكانت اولى علامات ذلك التغيير هو اعادة برسي كوكس إلى العراق لماله من خبرة واطلاع واسع على امور البلاد، وتربطه صلات عديدة بعدد من الشخصيات العراقية، الأمر الذي يحفزه في نجاح مهمته في تأسيس حكومة عراقية تستمد المشورة والمساعدة من بريطانيا^(٢١)، لذلك عقد بيرسي كوكس في ٢١/تشرين الأول/١٩٢٠ مجلسا مكونا من الساسة البريطانيين، من اجل تأسيس حكومة مؤقتة قائمة على تأسيس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون، وبادارة المندوب السامي البريطاني، وتم اختيار عبدالرحمن النقيب^(٢٢). نقيب اشراف بغداد رئيسا للحكومة المؤقتة في ٢٥/ تشرين الأول /١٩٢٠ لما يمتاز به من نفوذ في بغداد، فضلا عن ذلك كانت له علاقة ودية مع المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس^(٢٣)، وكانت أولى الخطوات التي قامت بها هذه الحكومة هو تهدئة الاوضاع في العراق وتوطيد السلم لذلك.

سعى مجلس الوزراء^(٢٤) إلى تحقيق عدد من الاهداف تأتي في مقدمتها: تهدئة البلاد وعلان العفو العام، وسن قانون الانتخابات، فضلا عن تشكيل جيش عراقي، وتنظيم الإدارة في انحاء العراق، وقد اوضح جعفر العسكري^(٢٥). أهمية تهدئة الأوضاع بقوله "على الفلاح ان يعود إلى محراثه والراعي إلى قطيعه وان دم شعبنا يجب ان يوقف سفكه، وان الارض يجب ان تكون غنية بالمحاصيل من جديد. إذ كيف نفرط بابناء عشائرننا في الحروب ونترك بلداننا تموت جوعا"^(٢٦).

بدأت بريطانيا تبحث عن ملك للعراق يكون ملائماً للمصالح البريطانية من جهة ويرضى عنه الشعب العراقي من جهة أخرى^(٢٧). وعلى الرغم من تعدد الشخصيات العراقية البارزة^(٢٨) المرشحة إلا أن بريطانيا رشحت الامير فيصل^(٢٩) ملكا على العراق، لصلاته الحسنة معها وخبرته الإدارية التي تجعله يدير إدارة شؤون العراق بشكل وثيق^(٣٠)، وهذا ما اكده تشرشل (Churchill)^(٣١) في قوله "تنصيبه على عرش العراق سيزيد من سيطرة الحكومة البريطانية عليه وعلى ابيه ملك الحجاز، لاسيما بعد تجربته الفاشلة في سورية ولهذا سيعتمد على مشورة ومعونة بريطانيا للمملكة الجديدة وان ترشيحه سيكون محل ترحيب القومين العرب"^(٣٢).

وصل الامير فيصل ميناء البصرة في ٢٣/حزيران/١٩٢١، واستقبل استقبالاً حاراً من قبل اهالي واعيان البصرة ورجال الحكومة^(٣٣). والقيت الخطب والقوائد واقامت له الحفلات في المناطق التي يمر بها حتى وصل بغداد في ٢٩/حزيران/١٩٢١، وأقيمت له حفلة التتويج في ساحة البرج من قبل مجلس الوزراء^(٣٤)، واكد بيرسي كوكس في البلاغ الذي اذاعه والذي جاء فيه بالمنادة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق بتاريخ ١١/تموز/١٩٢١ على ان تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، واسفرت نتيجة التصويت العام لانتخاب فيصل ملكا على العراق تمثلت بنسبة ٩٧% من مجموع المنافسين^(٣٥)، وتم تتويج الملك فيصل على العراق في ٢٣/آب/١٩٢١ وبهذا التاريخ بدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق^(٣٦).

سعى الملك فيصل الأول بعد تسلمه المسؤولية على تثبيت دعائم الحكم الوطني على أسس ثابتة، والعمل على تنسيق النظام الاداري في انحاء العراق عن طريق إجراء بعض التعديلات على نظام الأولوية^(٣٧)، كما اكد في سياسته على اساس احترام الديانات والعادات والتقاليد وتمتع الاكرد بكامل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمنع قيام أي حركات انفصالية في العراق، ويتجلى ذلك في قوله "الدين لله والوطن للجميع"^(٣٨). ومن جانب آخر كانت هناك مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لعقد معاهدة بين الطرفين سنة ١٩٢٢، لتنتهي الانتداب، وتزيد الروابط بين الدولتين^(٣٩). وجاء في مقدمة المعاهدة ان بريطانيا اعترفت بفيصل ملكا دستوريا على العراق، وقد ابدى الملك رايه في مواد المعاهدة وقدم بعض المقترحات لتعديلها، واكد ان عقد المعاهدة جاءت نتيجة ادراكه لحاجة البلد اليها^(٤٠)، لذلك كان على الملك فيصل الأول ان يشكل المجلس التأسيسي لتوقيع المعاهدة، وعليه اقترن انتخاب هذا المجلس

بالتوقيع على المعاهدة، وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ أصدرت الإدارة الملكية بالشروع في انتخاب المجلس التأسيسي إلا أنها سرعان ما واجهت معارضة شديدة ودعوى عامة لمقاطعتها في أغلب انحاء العراق، وفي ٢٧/٢٧/١٩٢٤ افتتح الملك المجلس التأسيسي بحضور المندوب السامي، ولم يكن المنتخبين جميعاً حاضرين فمن ضمن (١٠٠) عضو حضر (٨٥) عضواً^(٤١)، وتم البت في المعاهدة العراقية - البريطانية، وسن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات وتثبيت السياسة الداخلية، فضلا عن سن قانون الانتخابات للمجلس النيابي ليمثل الأمة، ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها^(٤٢).

هكذا تمكنت بريطانيا من ضمان مصالحها في العراق بعد موافقة اعضاء المجلس التاسيسي على المعاهدة العراقية- البريطانية عندما اثار المندوب السامي البريطاني قضية الموصل^(٤٣)، لتكون تحت السيادة العراقية، لذلك صادق على المعاهدة في ١٠/حزيران/١٩٢٤، بشرط أن تجري بعض التعديلات وتمت المصادقة عليها من قبل بريطانيا في ٢١/ اذار/١٩٢٥، وهكذا اصبحت المعاهدة نافذة المفعول^(٤٤).

بعد هذه التطورات التي حدثت في العراق عد المؤلف إيرلاند الملك فيصل الأول بأنه مركز التوازن بين بريطانيا والشعب العراقي، وكان يسيطر على السلطة إذ يذكر "عند اصدار الدستور أعلن الملك فيصل بصورة خصوصية، بموجب تصريحه للمندوب السامي، انسحابه من التدخل المباشر في شؤون الدولة، ومع أن هذا التعهد، الذي حرم على نفسه فيه التدخل، قد قوبل بالشك والريبة في المحافل الوزارية وبان الملك امتنع بالفعل مدة من الزمن عن تدخله الفعال السابق في شؤون الحكومة. على أنه بمرور الزمن، وعملا بمشورة السلطات البريطانية، بما فيها مشورة وزير المستعمرات، لم يستأنف الملك فيصل تدخله ويتبوء مكانه كمنفذ حقيقي من الدولة وحسب، وإنما أيضاً تجاوز صلاحياته التي حددها له الدستور... حيث ان المندوب السامي كان يتجه اليه في ضمان مراعاة المعاهدة، وعن طريقه هو كان السلطان البريطاني ينشر رواقه على مجلس الوزراء ومجلس الامة وسير الحكم"^(٤٥).

من جهة أخرى كان الملك فيصل الأول يحاول حصر الصلاحيات في يده ليس من اجل السلطة، وإنما لمجابهة المسؤوليات والالتزامات الملقاة على عاتقه بواسطة المعاهدة، كما انها تضعه في مركز اقوى يتسنى له أن يظفر بالامتيازات من بريطانيا، وبذلك يقرب العراق من هدف الاستقلال، فضلا عن ذلك فانه يعتقد بان حصر الصلاحيات بيده، تمكنه من التحكم

بمؤازرة مختلف الطبقات والجماعات في العراق التي تعرقل بمنازعاتها وخصوماتها ما يأمله العراق من التقدم الوطني والاستقلال في النهاية، كما ان هدفه ان يتعرف على حاجات الامة بقدر ما يسمح به مستشاروه البريطانيون، وبذلك يكون السيد اسما وحقيقة، فيقود البلاد نحو الازدهار والحكم المستقل^(٤٦).

لكن العراق بقي يعاني من ازمة سياسية حادة قامت بينه وبين الحكومة البريطانية، بسبب تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية اللتين الحققتا بمعاهدة ١٩٢٢، واللتين كانتا تتغلان العراق بالتزامتهما، إذ كان من المقرر التصديق على المعاهدة العراقية-البريطانية الجديدة في لندن سنة ١٩٢٧، لكن تصدى العناصر الوطنية حال دون ذلك، وقد سبب خلاف سياسي انذاك ازمة وزارية استمرت حتى ٢٨ نيسان ١٩٢٩^(٤٧).

وفي سنة ١٩٣٠ عهد الملك فيصل لنوري السعيد^(٤٨) بالدخول في مفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة تمكن العراق من دخول عصابة الأمم، وقد ابدى الملك ملاحظات على صيغة المعاهدة وبنودها^(٤٩)، إذ اقترح ضرورة إحتواء المعاهدة على عبارة الاستقلال التام، وقد كان الجانب البريطاني يرفض ادخال هذه العبارة كما اعترض الملك على مدة المعاهدة التي حددها الجانب البريطاني لمدة ٢٥ سنة^(٥٠).

وفي ٣/تشرين الأول/١٩٣٢ قبل العراق في عضوية عصابة الأمم بالاجماع ليصبح المندوب السامي سفيراً للعراق من قبل حكومة بريطانيا، بذلك منح العراق حق التمتع بالاستقلال من جهة القانون الدولي. وقد التقى الملك فيصل بهذه المناسبة خطاباً قال فيه: " لقد مضى ربح من الزمن وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة، مما يدعوا إلى ابتهاجنا جميعاً، وان هذه الجهود قد تكلفت بالنجاح ودخلنا عصابة الأمم على اساس المساواة التامة مع الأمم المحتلة فيها جميعها، واصبح كياننا السياسي معترف به من جميع الدول"^(٥١). كما انه استطاع ان يقضي على تمرد الاشوريين المنذفع من بريطانيا وتمردهم على السلطة المركزية^(٥٢).

وفي ٧/ايلول/١٩٣٣ توفي الملك فيصل الأول وكانت وفاته الم وحسرة وذهول للشعب العراقي، لمكانته الكبيرة عند الكثيرين من الطبقة السياسية العراقية ومن الشعب العراقي^(٥٣). وتسلم الحكومة بعده ولي العهد الملك غازي^(٥٤) الذي لم يستمر طويلاً في الحكم ١٩٣٣-١٩٣٦.

أما من الأخطاء التي تنسب إلى الملك فيصل الأول بنظر المؤلف، هو ثقته ببعض الساسة العراقيين "وعند تحقيق هذه الاهداف ليس هناك شك بأن الملك فيصل اقترف عدة اخطاء، ولاسيما بوضعه ثقته في جماعات الوطنيين الذين ربما كانت اطماعهم من اجل العراق شخصية اكثر من اطماعه" ثم ينتقد المؤلف قوله مرة أخرى بان حتى هذه الغلطة هي ايجابية في حكمه "ومع هذا، يصح القول أيضاً بأنه لو لم يتعرف على مناهجهم وتقديرهم الذي اظهره بمثل الوضوح الذي ظهر عند وفاته"^(٥٥). كما انه كان يهتم بتشكيل الوزارة بما يخدم مصلحة العراق "ليست هناك واحدة من الوزارات الخمس عشرة، التي تولت الحكم خلال مدة مملوكيته في ١٩٢١-١٩٣٣، سقطت بسبب تصويت عدم الثقة بها في المجلس النيابي. ففي كل مرة تقريبا كانت استقالة الوزارة تتم اما برغبة الملك مباشرة أو لاعتقادها بانها غير حائزة على ثقة جلالته"^(٥٦).

وفي سير أمور الدولة ذكر المؤلف "اما في سير الحكومة العام فقد كان تدخل الملك، كقاعدة عامة، موجها توجيهها صالحا في مصلحة البلاد بوجه عام. فقد عزي إليه انشاء "مشروع الاعمال الرئيسية"، إذ تخصصت بموجبه واردات امتيازات النفط إلى القيام بمشاريع معينة لتسهيل تقدم البلاد، كما يعود اليه الفضل في خطط توطين العشائر وربطهم بالارض، وتقدم وسائل السكن في بغداد، وفي التعيينات الإدارية... وان عقليته الواسعة وتقديره لكل طائفة وطبقة بالنسبة لما تقدمه في سبيل رفاهية العراق مكناه من النظر للأمور بنظرة اوسع من نظرات وزرائه واكثرية رعاياه... وكانت هناك عقبة أكثر كأداة من كل ذلك وهي انعدام الحس الاجتماعي العام الذي تستند إليه الدولة، حيث لم تكن روح الولاء والشعور بالواجب نحو الامة لتسمو سموا يطغى على الفروق الموجودة ما بين رجال القبائل وسكان المدن، وبين الشيعة والسنة، وبين المسلمين وطوائف الأقليات، أو يحل محل الانتهازية الشخصية فما برحت الوطنية تعني الاستقلال من غير التزامات نحو الدولة"^(٥٧).

ويصف المؤلف الملك فيصل الأول بأنه ملك مستبد وعادل في الوقت نفسه، لكن ذلك الشيء يصب في مصلحة العراق "يظهر انه من المحتمل بأنه لو لم يضطلع بدور المستبد العادل فان النظام السياسي في العراق ربما كان قد ترنح وحتى انهيار بأجمعه، وأن الحكومة المستقرة التي كانت عصبية الأمم تصر على كون اعتبارها قاعدة من قواعد التي تحكم بمقتضاها على اهلية العراق للاستقلال ربما قد ازيلت من الوجود قبل حلول عام ١٩٣٢، ويقدر

ذلك احتمالاً انه لولا تأثير الملك فيصل التوجيهي المؤيد ببريطانيا العظمى، لكان الشعب العراقي بنفاد صبره، رفض الموافقة على الالتزامات التي فرضتها بريطانيا العظمى ثمناً لمساعدتها^(٥٨).

رابعاً: إيرلاند والاوزاع العامة في العراق:

إن تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، من الأمور المهمة في تطوره، وذلك لأنها تتناول شؤوناً تتصل بحياة كل فرد، ويمكن بواسطتها معرفة مقدار الرقي والرفاه أو التأخر، وقد شهد العراق بعض التطورات المهمة في بناء دولته، لاسيما في الجوانب الزراعية والتعليمية والصحية، ففيما يخص الجانب الزراعي، إذ ارسل الخبير الزراعي المستخدم لدى سلطات الاحتلال البريطاني نماذج من القطن العراقي سنة ١٩١٩ إلى مختبرات جمعية زراعة القطن البريطانية، مما شجع هذه الجمعية إلى إرسال بعثة خاصة إلى العراق، وتأسيس حقل تجريبي لها في بغداد سنة ١٩٢٢، وأثار هذا النجاح اهتمام الملك فيصل الأول لتشجيع زراعة القطن، وعلى الرغم من بعض العقبات إلا أن زراعته كانت ناجحة، وتم اكتشاف صنفان جديان من القطن عرفا: (ميسوايت Mesowite) أو الأبيض العراقي ، و(أكالا) (Acala)^(٥٩).

تألفت سنة ١٩٢٤ بعض شركات التنمية الزراعية، لغرض انجاز مشاريع الري خدمة لزراعة أنواع محددة من المحاصيل الزراعية، وخاصة زراعة القطن الذي اهتمت به بريطانيا منذ الاحتلال البريطاني للعراق، إلى جانب زراعة انواع جيدة من الحنطة والشعير، وعلى الرغم من ذلك إلا ان هناك صعوبات عديدة تعرضت لها الزراعة العراقية منها: نقص الميزانية، وقلة الخبرة العراقية، إلى جانب طبيعة المناخ العراقي، فضلا عن الآفات الزراعية الاخرى، وتقلب الاسعار^(٦٠).

أما رأي إيرلاند عن الزراعة في العراق فيذكر أنه لم يحرز أي تطور في إنتاج المحاصيل الزراعية التي كان من المؤمل ان تجني ثروة للبلد، ومن اهمها القطن، وذلك بسبب احجام الفلاحين من زراعة محصول لا يمكن ان يقاتون منه عند نموه، فضلا عن الرياح الحارة، وانتشار دودة القطن، كما بقيت انواع القمح والشعير منخفضة، والتحسن كان في تجارة كبس التمر، والصوف^(٦١).

أما فيما يتعلق بالتعليم فمنذ بداية الدولة العراقية انتقلت السيطرة من البريطانيين إلى العراقيين بصورة سريعة في دائرة المعارف أكثر من الدوائر الأخرى، فمنذ سنة ١٩٢٣، لم يصدر أي أمر إداري من قبل موظف بريطاني في هذه الوزارة. وهذا ما قاله إيرلاند "إذ لم يصدر أمر إداري من موظف بريطاني بعد سنة ١٩٢٣، وعليه فان مسؤولية الجهاز التعليمي كانت في الغالب مسؤولية عراقية" (٦٢).

كانت المدارس في بداية نشوء الدولة العراقية مقسمة إلى قسمين حكومية وغير حكومية، فضلا عن مدارس الأقليات، ومدارس البعثات التبشيرية، وكانت لغة التدريس في هذه المدارس كافة هي اللغة العربية، عدا الأماكن التي تكون فيها لغة الأكثرية من غير العربية هي اللغة الدارجة ويتم تعيين المعلمين فيها من قبل الحكومة (٦٣). لاسيما العراقيين، وهذا ما ذكره إيرلاند في كتابه "والحقيقة هي ان التأثير الأجنبي على الجهاز التعليمي عن طريق الطلاب العراقيين العائدين من المدارس والجامعات الأمريكية والإنكليزية كان أكثر من التأثير الذي أحدثه الموظفون البريطانيون" (٦٤).

شهد العراق سنة ١٩٣١ زيادة واضحة في عدد المدارس، لاسيما الابتدائية، إذ أصبح عددها (٢٤٧) مدرسة ابتدائية للذكور تضم (٢٤٩٠٠) طالباً، و(٤٤) مدرسة ابتدائية للإناث تضم (٦٠٠٠) طالبة، بعد أن كان عدد المدارس سنة ١٩٢٠ (٨٤) مدرسة تضم (٦٧٣٧) طالباً (٦٥). وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لزيادة المصروفات على دائرة المعارف، وهذا ما أوضحه إيرلاند قائلاً "ليست هناك دائرة حكومية كانت أكثر انبعاثاً للتقائل باستمرار تقدم العراق، في نفوس المراقبين العراقيين والأجانب معاً، مثل دائرة المعارف، وليست هناك دائرة أخرى بوسعها ان تشير إلى تمادي ازدياد تخصيصاتها في الميزانية منذ ١٩٢١، حيث ان المبلغ المخصص للمعارف في الميزانية ١٩٣٢ يزيد على ضعف المبلغ الذي كان مخصصاً في ١٩٢١" (٦٦).

في حين شهدت الأوضاع الصحية في العراق، ومنذ الاحتلال البريطاني لمدينة البصرة في سنة ١٩١٤ تطوراً في الخدمات الصحية، بسبب ما واجهته قواتها من ظروف صحية ومناخية غير مألوفة لديها من جهة، وظهور العديد من الاصابات المرضية بين افرادها من جهة أخرى (٦٧).

كما اهتمت بتنظيم الإدارة الصحية، وعليه شكل في الجيش المجلس البريطاني لإدارة الصحة المدنية، أسندت مسؤولية تنظيمه إلى طبيب عسكري بريطاني هو الكولونيل باتي

(Batty) سنة ١٩١٨، وبقيام الحكم الوطني في البلاد وتشكيل أول وزارة بعد تتويج الملك فيصل الأول في ٢٣/١١/١٩٢١، أصبحت للصحة وزارة قائمة بذاتها، إلا أن الظروف المالية التي مر بها العراق بين سنتي ١٩٢١-١٩٢٢، قادت إلى إلغاء وزارة الصحة في ٨/حزيران/١٩٢٢ واصبحت مديرية عامة عرفت باسم مديرية الصحة العامة والحقت بوزارة الداخلية^(٦٨). إلى جانب ذلك عملت الحكومة العراقية على تأسيس الكلية الطبية الملكية^(٦٩) سنة ١٩٢٧، لتواكب عملية التطور الصحي من أجل تهيئة أطباء، لسد الشواغر في المؤسسات الصحية، ولكن مع ذلك بقي عدد الأطباء قليلاً مقارنة مع أعداد السكان، إلى جانب مشاكل الصحة العامة في العراق، فالسواد الأعظم من الشعب لا يزال أمياً يجهل أيسر قواعد الصحة، فضلاً عن أحوال المناخ فيه وكثرة انتشار الأوبار والمستنقعات، وكانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السيئة لا تساعد على تحسين غذاء الشعب، وإعداد المساكن الصحية للسكن في المدن والقرى، مما أثر على تحسين الواقع الصحي، وبقاء تفشي العديد من الأمراض^(٧٠). هذا ما انتقده إيرلاند في كتابه "قان مصلحة للصحة كانت موجودة منذ الاحتلال البريطاني، وانشئت مدرسة للطب في بغداد... كما فرضت التنظيمات على نقل الجنائز إلى المدن المقدسة ونرى من جهة أخرى ان مدرسة الطب لم تكن قادرة على إعداد خريجين ذوي خبرة واسعة يريدون التوظيف خارج العاصمة والمدن حيث ان الدوائر الطبية الموجودة لا يمكنها ان تصيب بفائدتها إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان وان وفيات الاطفال ما برحت نسبتها عالية بدرجة مخرطة"^(٧١).

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات حول رأى المؤلف الأمريكي إيرلاند في نشوء الدولة العراقية:

١. يُعد المؤلف أن بداية نشوء الدولة العراقية بدأت بإدارة الملكية البريطانية في العراق وتطبيق سياستها، وتطبيق سياسة الإدارة الملكية المعمول بها في الهند، لتحويله إلى مقاطعة هندية مع انتقاده لسياسة المحتل في السيطرة على خيرات البلاد وسخرية المعاملة التي كان يتعرض لها العراقيين مما ينافي التصريحات البريطانية بشأن عدم الحاق المناطق التركية بالهند.
٢. غيرت بريطانيا سياستها بعد ثورة العشرين، لامتصاص حالة الغضب، وتهدئة روح الوطنيين بوساطة تأسيس حكومة مؤقتة برئاسة الكيلاني لتكون نواة تقوم عليها الحكومة العراقية فيما بعد مع اختيار شخصية مناسبة يقبل بها العراقيون.
٣. يصف المؤلف الملك فيصل العراق بالريان الماهر الذي استطاع ان يوفق في سياسته بين بريطانيا وبين الوطنيين الذين يرغبون في الاستقلال عن طريق حصر اغلب الصلاحيات بيده، ليتحكم بمؤازرة مختلف الطبقات والجماعات في العراق، ويلبي حاجاتهم بقدر ما يسمح له مستشاروه البريطانيون، ليقود العراق نحو الاستقلال.
٤. شهد العراق تقدما واضحا بين ١٩٢١-١٩٣٢، مع وجود بعض القلاقل التي واجهت بناء الدولة، فبعد ان كان العراق ولاية تابعة للدولة العثمانية، اصبح العراق دولة بدخوله عصبة الأمم سنة ١٩٣٢.
٥. كان المؤلف في كتابته لهذا الكتاب حيادي ومنصف نوعا ما، في تحليله واستنتاجاته مما يدل على دراسة عميقة للعراق، وهذا ينطبق على ما قاله مترجم الكتاب جعفر الخياط عن المؤلف إيرلاند.

الهوامش:

(١) ولد في أمريكا سنة ١٩٠٤، درس العلوم السياسية، حصل على شهادة الماجستير من جامعة أوهايو سنة ١٩٢٥، عُين مدرساً في الجامعة الأمريكية ببيروت للفترة (١٩٢٥-١٩٢٨)، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٣٧، كما عمل في التدريس بجامعة هارفرد للسنوات (١٩٣٦-١٩٤١)، وانتقل إلى جامعة شيكاغو خلال (١٩٤١-١٩٤٢)، شغل منصب مدير لمعهد هاري سنة ١٩٤٢، فضلاً عن ذلك فقد مارس التدريس في المدرسة العسكرية بفيرجينيا للفترة (١٩٤٢-١٩٤٥)، وتم اختياره سنة ١٩٤٥ مساعد مدير مكتب الشرق الأوسط والشؤون الأفريقية، كما عمل في السفارة الأمريكية بالقاهرة للسنوات (١٩٤٥-١٩٥٠)، ثم في السفارة الأمريكية في بغداد للفترة (١٩٥١-١٩٥٤)، من مؤلفاته: العراق دراسة في تطوره السياسي - وهو بحث دراستي-، وكتاب سياسة تركيا بعد مؤتمر ميونخ، وكتاب الإسلام في العالم الحديث. ينظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، ج٣، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٦١.

(٢) للتفاصيل ينظر: مجيد خدوري، اسباب الاحتلال البريطاني للعراق، (الموصل، ١٩٣٣)، ص ص ١٦-٢٥.

(٣) حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، (بغداد، ١٩٧٩)، ص ص ٤٣-٥٦.

(٤) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ١٥٩.

(٥) كيرزون: (١٨٥٩ - ١٩٢٥) رجل دولة بريطاني محافظ عمل ككاتب الملك في الهند ووزير للشؤون الخارجية، كان له الدور البارز في عقد المعاهدات مع شيوخ الخليج العربي، وهو أول معتمد بريطاني في تاريخ الكويت وذلك عام ١٩٠٤. للمزيد من التفاصيل، جورج كرزون (حاكم الهند)، شبكة المعلومات الدولية على موقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٦) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩١٨، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٦.

(٧) هذه الاتفاقيات هي: اتفاقيات القسطنطينية المعقودة في ١٨ آذار ١٩١٥ بين روسيا وبريطانيا وفرنسا فيما يختص بإسطنبول والمضايق وإيران، وميثاق لندن الذي وقع في ١٦ نيسان ١٩١٥ بين بريطانيا وروسيا وإيطاليا لقاء انضمامها إلى الحلفاء ضد ألمانيا ومراسلات الحسين-مكماهون التي جرت في اب ١٩١٤ وكانون الثاني ١٩١٦ بشأن استقلال العرب لقاء تعاونهم مع الحلفاء ضد الدولة العثمانية، فضلاً عن اتفاقية سايكس بيكو والمعقودة في ١٦ مايس ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم العراق وبلاد الشام. كما كانت هناك اتفاقية عقدت بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في ١٧ نيسان ١٩١٧ عرفت باتفاقية جين دي مورين تختص بحصة إيطاليا في اسيا الصغرى. جريدة المانجستر غارديان (بريطانيا)، ٩ كانون الثاني ١٩٢٠. نقلاً عن: فيليب ويلارد إيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة: جعفر خياط، (بغداد، ١٩٤٩)، ص ٤٩.

(٨) المقصود به الأحيان.

(٩) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٤٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ٤٥-٤٦.

- (١١) التميمي، المصدر السابق، ص ص ٢٧٣-٢٩١.
- (١٢) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: طه التكريتي، ج ٢، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٣.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٤-٣٦٥.
- (١٤) ضابط بريطاني خدم في الهند والصومال، عين مقيماً سياسياً وقنصلاً في مسقط سنة ١٨٩٩، وفي سنة ١٩٠٤ شغل منصب المقيم السياسي في الخليج العربي ثم أصبح الضابط السياسي لحملة ما بين النهرين كما شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في طهران للفترة ١٩١٨-١٩٢٠ ثم عاد إلى العراق ليصبح المندوب السامي في العراق ١٩٢٠-١٩٢٣ توفي سنة ١٩٣٧. محمد القرشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية (بغداد، ٢٠٠٣)، ص ص ٥٠-٥١.
- (١٥) علاء موسى كاظم نورس، "السياسة البريطانية في العراق"، مجلة افاق عربية، العدد ٧، سنة ١٨ (بغداد ١٩٩٣)، ص ٤٩.
- (١٦) عملت بريطانيا منذ احتلالها للعراق على كسب ود السكان من أجل تحقيق سياستها الاستعمارية عن طريق إقامة العلاقات الشخصية مع الشيوخ والوجهاء في العراق، فضلاً عن قيامها ببعض المشاريع الخدمية التي تعود بالنفع عليها قبل نفعها على العراقيين.
- (١٧) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٤٦.
- (١٨) للتفاصيل: ينظر، محمد مظفر الادهمي، العراق تاسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص ٣٩-٤٧.
- (١٩) القرشي، المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩١.
- (٢٠) للتفاصيل عن الثورة ينظر: وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين، (بغداد، ١٩٨٥)؛ اما في رأي إيرلاند عن قيام الثورة (ان كثيراً من الشيوخ قد اضطروا للالتجاء إلى المدن في ثورة ١٩٢٠ لانهم لم تكن لديهم القدرة التي يسيطرون بها على قبائلهم بغير السلطة المستمدة من الانكليز، إيرلاند، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- (٢١) القرشي، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٢٢) مواليد بغداد ١٨٤٥، تقلد عدد من المناصب الادارية في بغداد وأهمها رئيس اشراف سادة بغداد، توفي ١٩٢٧ للتفاصيل: ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبدالرحمن النقيب، (بغداد، ١٩٨٥).
- (٢٣) مهدي عبدالكريم ابو رغيف، الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي، ١٩٢١-١٩٥٨، ط ٢ (بغداد، ٢٠١٣)، ص ص ٨٤-٨٥.
- (٢٤) الوزراء هم: طالب النقيب وزير الداخلية، ساسون حسقيل للمالية، مصطفى الالوسي للعدلية، جعفر العسكري للدفاع، محمد علي فاضل للاوقاف، عزت الكركوكلي للنافعية. محمد مهدي بحر العلوم للمعارف، عبداللطيف المنديل للتجارة، عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ط ٤، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٧.

(٢٥) مواليد بغداد ١٨٨٥، سافر إلى استانة سنة ١٩٠١ وتخرج ملازم في الجيش سنة ١٩٠٤، منح رتبة نقيب في سنة ١٩١٢، وفي سنة ١٩١٣ عين مدرسا في المدرسة العسكرية في حلب، شارك في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ضد الحلفاء، كان له دور كبير في تأسيس الجيش العراقي، قتل في انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦، ينظر: مير بصري، الاعلام السياسية في العراق الحديث، ج١، ط١، (لندن، ٢٠٠٥)، ص ص ٨٥-٩٣.

(٢٦) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٢٢٤

(٢٧) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٢٨) من المرشحين العراقيين لتولي هذا المنصب: عبدالرحمن النقيب، وطالب النقيب، وعبدالهادي العمري، والشيخ خزعل امير المحمرة، ومن غير العراقيين برهان الدين نجل اخر سلاطين العثمانيين، واحد أفراد الاسرة الخديوية في مصر، ونجلي الشريف حسين عبدالله والملك فيصل للتفاصيل ينظر: الخطاب، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢٩) ولد في مدينة الطائف عام ١٨٨٣، ومنذ صغره ارسله والده إلى البادية، لينشأ مع البدو، ليتعلم الشجاعة والفصاحة، فضلا عن تعلم الفروسية والقتال. ثم بعدها درس الفنون العسكرية من اسطنبول إلى جانب دراسته للغات والعلوم الصرفة اصبح نائبا عن مدينة جدة في مجلس المبعوثان العثماني (البرلمان) عام ١٩١٢، عين ملكا على سوريا في اذار ١٩٢٠ توفي في ايلول ١٩٣٣. للتفاصيل ينظر: كاظم هاشم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، ط٢ (بيروت، ١٩٨٨).

(٣٠) فاروق صالح العمر، السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩١٢، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٣١) سياسي بريطاني مواليد ١٨٧٤، التحق سنة ١٨٩٥ بالعمل العسكري في الهند وكوبا والسودان أسر في حرب البوير في جنوب افريقيا. بعد عودته انتخب نائبا عن حزب المحافظين في البرلمان البريطاني، تقلد عدة مناصب اهمها وزيرا للمستعمرات سنة ١٩٢١، ثم رئيسا للوزراء في الحكومة البريطانية ١٩٤٠-١٩٤٥ توفي سنة ١٩٦٥. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ٧٤١.

(٣٢) ابراهيم الراوي، من الثورة العربية إلى العراق الحديث، ط٢، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ١٤٩.

(٣٣) ابو رغيف، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣٤) عبدالرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٣.

(٣٥) محمد حمدي صلاح، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق، (سوريا، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

(٣٦) العمر، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣٧) للتفاصيل ينظر: محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من التاريخ الصراع، ١٩١٤-١٩٥٨، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص ص ٣٤-٣٥.

(٣٨) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣ (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٥٩.

- (٣٩) للتفاصيل عن المعاهدة: ينظر: عبدالمجيد كامل عبداللطيف، دور الملك فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ص ١٠١-١٠٢.
- (٤٠) محمد، المصدر السابق، ص ١٥٩.
- (٤١) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ١٢٧.
- (٤٢) للتفاصيل ينظر: عمار يوسف عبدالله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، (بغداد، ٢٠١٣)، ص ٣٧٣.
- (٤٣) كانت مسألة مطالبية الاتراك بلواء الموصل واحدة من اخطر المشاكل التي واجهت الدولة العراقية الحديثة، وانتهت بعقد معاهدة ١٩٢٦ وجاء اول شرط اقرار عصابة الامم بولاية الموصل ولاية تابعة للعراق شرط استمرار الانتداب البريطاني مدة ٢٥ سنة وتنتهي بقبول العراق كعضو في هيئة الامم المتحدة، للتفاصيل ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ٢٨٧.
- (٤٤) الجعفري، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٤٥) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٣٣١.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
- (٤٧) العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، ترجمة: فؤاد قزانجي، مراجعة: عبدالرزاق الحسني، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٦.
- (٤٨) مواليد ١٨٨٨، خريج المدرسة الحربية في استانبول، خدم في الجيش العثماني، وأسهم في الثورة العربية سنة ١٩١٦، وأنظم إلى الأمير فيصل في سوريا سنة ١٩٢٠، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي عاد إلى العراق وأسهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي. يُعد نوري السعيد من الشخصيات السياسية العراقية التي يكثر الجدل حولها واختلفت الآراء حوله. شغل منصب رئاسة الوزراء توفي بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. للتفاصيل ينظر: كمال مظهر أحمد، نوري السعيد، (بغداد، ١٩٩٤)، ص ٢٤.
- (٤٩) عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (بغداد، ١٩٧٦)، ص ١٩٢.
- (٥٠) للتفاصيل عن المعاهدة ينظر: محمد، المصدر السابق، ص ص ٢٠١-٢٠٢.
- (٥١) ابو رغيف، المصدر السابق، ص ص ١٢٥-١٢٦.
- (٥٢) للتفاصيل ينظر: الجعفري، المصدر السابق، ص ٤٩-٥٠، توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٢، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.
- (٥٣) محمد مظهر الادهمي، الملك فيصل الأول، دراسة وثائقية في حياته السياسية وظروف مماته الغامضة (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٢٦٥.



- (٥٤) ولد في مكة وانتقل إلى العراق يوم تسلم والده العرش درس في المدرسة العسكرية لكنه لم يدم طويلا في الحكم، إذ توفي عام ١٩٣٦، للتفاصيل ينظر: صادر عن مطبعة المكتب الاسلامي، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر لبلاد العراق، (بغداد، ١٩٩٥)، ص ١٤٤.
- (٥٥) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
- (٥٦) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٣٣٢-٣٣٣.
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
- (٥٨) المصدر نفسه.
- (٥٩) للتفاصيل ينظر: وزارة المعارف، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ص ٥٧-٥٨.
- (٦٠) فوستر، المصدر السابق، ص ص ٣٨٢-٣٩١.
- (٦١) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٣٥٤.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
- (٦٣) فوستر، المصدر السابق، ص ٤٢٣.
- (٦٤) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٣٠٢.
- (٦٥) فوستر، المصدر السابق، ص ٤٢٨.
- (٦٦) بلغت مصروفات وزارة المعارف سنة ١٩٢١ (٣٦، ١٩) روبية وازدادت سنة ١٩٣٢ إلى (٩٨، ٣٩) روبية، ينظر: إيرلاند، المصدر السابق، ص ص ٣٥٢-٣٥٣.
- (٦٧) التميمي، المصدر السابق، ص ٣٨٤.
- (٦٨) هاشم الوتري ومعمّر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية (بغداد، ١٩٣٩)، ص ٦٣، ص ٦٥.
- (٦٩) فتحت الكلية الطبية الملكية في تشرين الثاني ١٩٢٧ بكونها فرعا من جامعة (ال البيت) وقد شيدت لها فيما بعد بناية خاصة في منطقة باب المعظم بالقرب من المستشفى الملكي، وافتتحت في ٤/نيسان/١٩٣٠ برعاية الصحة العامة المرتبطة بوزارة الداخلية، ومن ثم اصبحت تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ثم ارتبطت بوزارة الصحة سنة ١٩٥٢، للتفاصيل ينظر: حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، دراسة في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ص ١٢٢-١٤٢.
- (٧٠) وزارة المعارف، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ١٤٧.
- (٧١) إيرلاند، المصدر السابق، ص ٣٥٤.